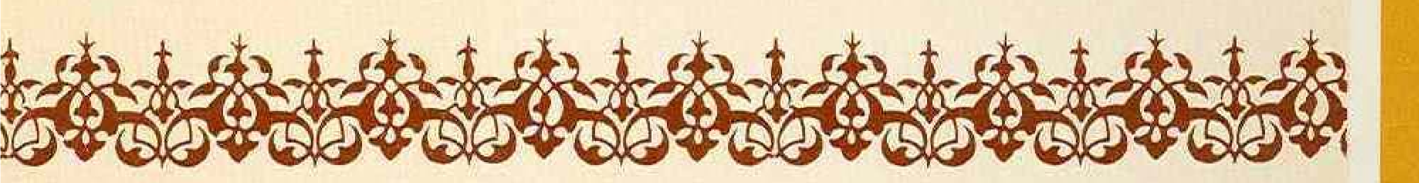
رسائل من التراث الإسلامي

التذكرة في علوم الحديث

تصنيف

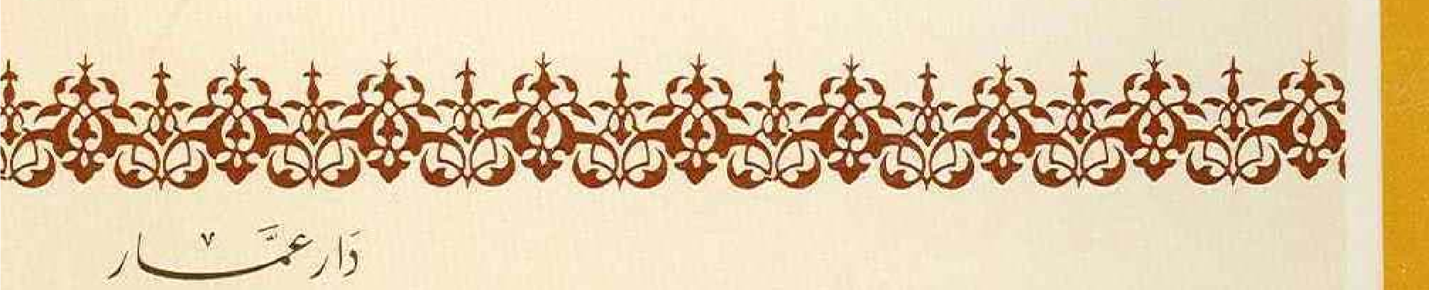
الإمام الحافظ عمر بن علي ابن النحوي المعروف بـ «ابن الملقن»

المتوفى سنة ٨٠٤هـ



قدم لها وضبط نصها وعلق عليها

علي حسن علي عبد الحميد



دار عمار

التذكرة في علوم الحديث

تصنيف

الإمام الحافظ عمر بن علي ابن النحوي المعروف بـ«ابن الملقن»

المتوفى سنة ٨٠٤هـ

قدم لها وضبط نصها وعلق عليها

علي حسن علي عبد الحميد

دار عمار

عمان

الطَّبْعَة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٢١٣
الن
ابن النحوي • الحافظ عمر بن علي
التذكرة في علوم الحديث / الحافظ عمر ابن علي ابن النحوي ، تقديم وتعليق علي حسن علي عبد الحميد • ـ عمان : دار عمار للنشر ، ١٩٨٨ •
(٣٢) ص
ر.أ (١٩٨٨/٢/٥١)
١ ـ الحديث ـ علوم آ ـ العنوان
ب ـ علي حسن علي عبدالحميد «تقديم»
تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

دار عمّار
الأردن - عمّان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

الطابعون
جمعية عمال المطابع التعاونية
هاتف ٣-٦٣٧٧٧١ - ص.ب ٨٥٧
عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

[تقديـــم]

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينُه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه تعليقاتٌ من رأس القلم، على رسالةٍ مختَصَرَةٍ في علوم الحديث، تُنْشَرُ مُفْرَدَةً لأول مرة[1]، «يتنبَّه بها المبتدي، ويتبصَّر بها

(١) وقد نُشِرَت مرتين قبلُ؛ الأولى: سنة ١٩٨٣م ضمن كتاب «ثَبَت البَلَوي» (ص٣٦٠ - ٣٦٩)، والثانية: سنة ١٩٨٣ أيضاً، ضمن مجلّة الجامعة السلفية (ص٤٨ - ٦١)، المجلّد الخامس عشر، العدد ٩، ولم يطَّلِعْ محقق كل نشرة على نشرة صاحبه. =

المنتهي»[1]، ولا يستغني عنها طالبُ علمٍ، أو شغوفُ ببحثٍ.

وهذه الرسالةُ ـ على وجازَتها ـ جَمَعَتْ أنواعَ علومِ الحديث التي أوردَهَا ابنُ الصلاح في كتابه الجامع الماتع «معرفة علوم الحديث»[2]، وزادتْ عليها شيئاً يسيراً.

أُقدِّمها للإخوة القراء مُحقَّقَةً مرتَّبَةً، تَقَرُّ بها أعينُهم، وتستريحُ إليها نفوسُهم، وتستفيدُ منها عقولُهم.

فالله أسألُ النفعَ، والأجرَ، وحسْنَ الختام، آمين.

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي

وقد قمتُ بضبط النص على النشرتين، وأثبتُّ ما كان أصوبَ منهما، دون إثقالٍ للحواشي باختلاف النُّسَخ، والله أعلم.

وبعد تحقيق الرسالة وتنضيد حروفها، حصلتُ على صُوَرِ نسختين مختلفتين من كتاب «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقِّن في علم الأثر» للسخاوي، فعسى أن يُهيِّىء الله سبحانه لي تحقيقها ونشرِها.

(١) من مقدِّمة المصنف في رسالته.

(٢) كذا سمَّاه مصنِّفه في «صيانة صحيح مسلم» (ص٧٥ و٨٣ و٩٤) بخلاف ما اشتهر عن اسمه، وتداولته الناس!

موجز ترجمة المصنف

● هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله المصري الشافعي، المشهور بـ «ابن الملقن».

● وُلد بالقاهرة في الثاني والعشرين من شهر ربيع أول سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة.

● نشأ نشأة علمية، فحفظ كتاب الله سبحانه، بالإضافة إلى عددٍ من المتون الفقهية والحديثية المجموعة، كـ «عمدة الأحكام» و «المنهاج»، وغيرهما.

● وبدأ بسماع الحديث منذ صغره حتى قال: سمعت ألف جزء حديثية.

● وقد رحل ـ رحمه الله ـ طلباً للحديث إلى عدة بلاد، منها: دمشق، والحَرَمان، وبيتَ المقدس، وغيرها.

● شيوخه كثيرون، أشهرهم الحافظ العلائي، والإمام

الإسنوي، وتقي الدين السبكي، وابن جماعة، وغيرهم.

● وتلاميذه - أيضاً - كُثْر، أشهرهم الحافظ السبط ابن العجمي، ووليُّ الدين العراقي، والمقريزي، وابن حجر، وغيرهم.

● مصنفاته كثيرة، زادت على السبعين.

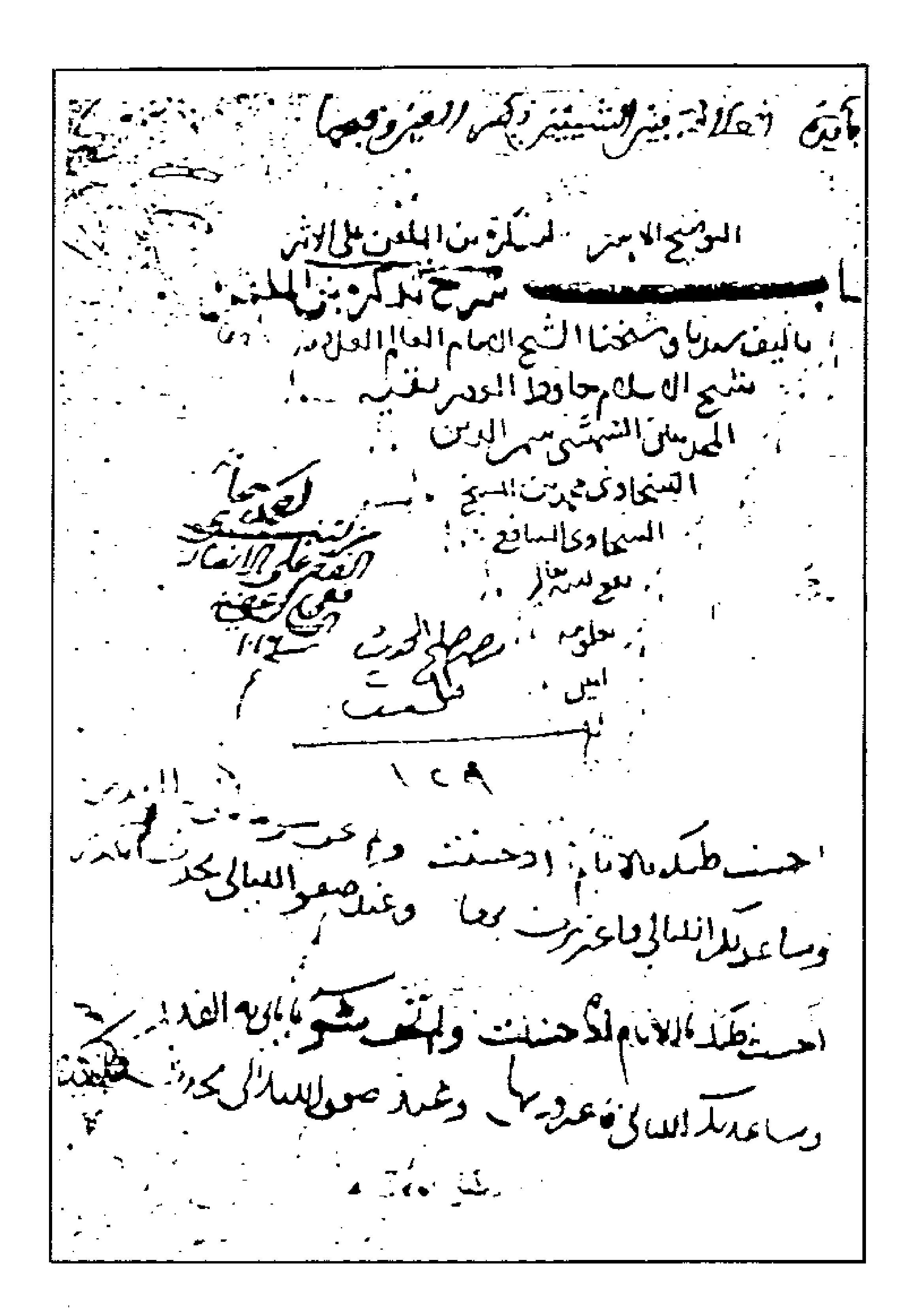
● وقد امتُحن - رحمه الله - بسبب دسِّ بعض حاسديه من المنتسبين للعلم[1] إلى السلطان ورقةً مزوَّرةً موهماً أنها من المصنِّف رحمه الله!

● توفي ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمان مئة، رحمه الله تعالى.

● ترجمه السخاوي في «الضوء اللامع» (٦ / ١٠٠)، وطوّل في ترجمته.

---

(١) وهذا كثيرٌ في كل عصر ومصر!



صورة عنوان النسخة الأولى من «التوضيح الأبهر»

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأولى من «التوضيح الأبهر»

ويظهر في الجهة اليمنى سماع بخط المصنف

صورة عنوان النسخة الثانية من «التوضيح الأبهر»

وهو بخطّ المصنّف، وما تحته سَماعٌ بخطّه أيضاً

انتهى وتم هذا التوضيح المناسب

لما في ملتقات من ايام لا يكون مجموعها يوما في مستهل جمادى الثاني
سنة تسع وتسعين وبعد تمامه رأيت شرحا عليها لمؤلفها [illegible]
النصر في كراسة ارجو ان ما كتبته انفع منه ولا اطال في اماكن
كالضعيف مما نقله من شرح الفية العراقي وفي المؤتلف والتاريخ
وغير ذلك مما انتسب باختصار الاصل عدمه بل رأيت الشهاب
ابن العماد نظم المتن في ارجوزة دون مائة وعشرين مع زيادات
كشروط المرسل الممتزج به ومالا ذكر له في الاصل وفيها ما ينتقد [illegible] رحمه الله
ونفعني بها فالله وكتبه محمد السخاوي غفر الله له
ولاسلافه والمؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

انتهى شرح تذكرة ابن الملقن لشيخنا الشيخ العلامة
الحجة الفهامة شيخ الاسلام شمس الدين السخاوي ادام الله تعالى [illegible]
في بعض يوم الاحد [illegible] جماد الاخر سنة تسعمائة
بمنزل كاتبه من مكة المشرفة الفقير الى لطف الله
وعونه عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي
الشافعي لطف الله بهم امين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الثانية من «التوضيح الأبهر»

ويظهر في طرفها الأيمن من أعلى إلحاق بخطِّ المصنِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمدُ على نَعْمائه، وأشكُرُه على آلائه، وأُصَلِّي على أشرفِ الخلقِ محمد، وآلِه، وأُسلِّمُ.

وبعد:

فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث، يَتَنَبَّهُ بها المُبْتدي، ويتبصَّرُ بها المُنْتهي، اقْتَضَبْتُها من «المُقْنِع»[1] تأليفي.

وإلى الله أرغبُ في النَّفْعِ بها، إنه بيدهِ، والقادر عليه.

● أقسامُ الحديث ثلاثةٌ:

صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيفٌ.

---

(١) وفي خزانة كتبي صورةٌ عن مخطوطته، وقد حققه الأستاذ جاويد أعظم عبد العظيم في مجلّدين برسالة جامعية في جامعة أم القرى.

أ ـ **فالصحيح**[٢]: ما سَلِمَ من الطَّعْنِ في إسناده ومتنه.

ومنه المُتَّفَقُ عليه، وهو ما أودعه الشيخان في «صحيحيهما».

ب ـ **والحسن**: ما كان إسنادُه دون الأوَّل في الحِفْظِ والإتقان[٣].

ويعمُّه والذي قبله اسمُ الخبر القوي.

ج ـ **والضعيف**: ما ليس واحداً منهما.

* * *

● وأنواعُه[٤] زائدةٌ على الثَّمانين:

١ ـ **المُسْنَد**: وهو ما اتَّصل إسنادُه إلى النبي ﷺ.

ويُسمى موصولاً أيضاً.

---

(٢) وهو ما اتصل سنده بنقل العدول الضابطين عن مثلهم إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

(٣) قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٥):
الحديث الذي فيه ضعفٌ قريبٌ مُحْتَمَلٌ هو الحديث الحسن.

(٤) أي: أنواع علم الحديث، وانظر كلمة الإمام الحازمي في مقدمتي لرسالة «الرباعي في الحديث» للأزدي ـ بتحقيقي.

٢ ـ **والمُتَّصِل**: وهو ما اتَّصَل إسنادُهُ مرفوعاً كان أو موقوفاً، ويسمى موصولاً أيضاً.

٣ ـ **والمرفوعُ**: وهو ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ خاصةً، مُتَّصلاً كان أو غَيْرَهُ.

٤ ـ **والموقوفُ**: وهو المرويُّ عن الصحابةِ قولاً أو فعلاً أو نحوَه، متَّصِلاً كانَ أو مُنْقَطِعاً.

ويُسْتَعْمَل في غيرهم مقيَّداً، فيقال: «وقَفَهُ فلانٌ على عطاء»، مثلاً، ونحوه.

٥ ـ **والمقطوعُ**: وهو الموقوفُ على التابعي قولاً أو فِعلاً.

٦ ـ **والمنقطع**: وهو ما لم يتَّصِلْ إسنادُه من أي وجه كان.

٧ ـ **والمُرْسَلُ**: وهو قولُ التابعي ـ وإنْ لم يكن كبيراً ـ: «قال رسولُ الله ﷺ . . .».

٨ ـ **ومنه ما خَفِيَ إرسالُه**(٥).

---

(٥) وهو الذي فيه انقطاعٌ في أي موضع كان من السند، بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، أو التقيا ولم يقع بينهما سماعٌ.

٩ ـ **والُمعْضَلُ**: وهو ما سقط من إسنادِه اثنان فأكثر[٦].

ويسمَّى منقطعاً أيضاً.

فكلُّ معضَلٍ منقطعٌ، ولا عكس.

١٠ ـ **والمعلَّقُ**: هو ما حُذِف من مُبْتَدَإ إسناده واحدٌ فأَكْثَرُ.

١١ ـ **والُمعَنْعَنْ**: وهو ما أُتي فيه بلفظة «عن»، كـ «فلان عن فلان»، وهو متَّصِلٌ إن لم يكن تدليسٌ، وأمكنَ اللِّقاءُ.

١٢ ـ **والتَّدْليس**: وهو مكروهٌ[٧]، لأنه يوهمُ اللقاءَ والمعاصرةَ، بقوله: «قال فُلان . . .»[٨].

وهو في الشُّيوخِ أخَفُّ[٩].

١٣ ـ **والشاذُّ**: وهو ما روى الثقةُ مخالفاً لرواية الثِّقات.

---

(٦) بشرط التوالي.

(٧) جداً، وهي كراهة تحريم كما قال اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص٢٢٢).

(٨) وهو لم يسمع منه، وهذا يُسَمَّى «تدليس الإسناد».

(٩) وذلك بأن يصفَ الراوي شيخَه بوصف لا يُعرفُ به كي يُوعِّر طريقَ معرفته!

١٤ ـ **والْمُنْكَرُ**: وهو ما تَفَرَّدَ به واحدٌ غيرُ مُتْقِنٍ ولا مشهورٍ بالحفظ.

١٥ ـ **والفَرْدُ**: وهو ما تَفَرَّدَ به واحدٌ عن جميعِ الرواةِ، أو جهةٌ خاصَّةٌ، كقولهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ»، ونحوه.

١٦ ـ **والغريب**: وهو ما تفرَّدَ به واحدٌ عن الزُّهري وشِبْهِه مَّمْن يجمعُ حديثَه.

١٧ ـ فإن انفرد اثنانِ أو ثلاثةٌ، سُمِّي **عزيزاً**.

١٨ ـ فإن رواه جماعةٌ[١٠] سمي **مشهوراً**.

١٩ ـ ومنه **الْمَتَواتِرُ**: وهو خبرُ جماعةٍ يُفيد بنفسه العلمَ بصدقهِ.

٢٠ ـ **والْمُسْتَفيضُ**: وهو ما زاد رواتُه في كل مرتبةٍ على ثلاثةٍ[١١].

٢١ ـ **والْمَعَلَّلُ**: وهو ما اطُّلِعَ فيه على علَّةٍ قادحةٍ في صحَّتِه،

---

(١٠) ما لم يبلغوا حدَّ التواتر.

(١١) وهو المشهور نفسه.

مع السلامة عنها[١٢] ظاهراً.

٢٢ ـ **والمُضْطَرِبُ**: وهو ما يُروى على أوجُهٍ مُختلفةٍ مُتساويةٍ.

٢٣ ـ **والمُدْرَجُ**: وهو زيادةٌ تقعُ في المتنِ ونحوِهِ.

٢٤ ـ **والموضوعُ**: وهو المُخْتَلَقُ المَصْنوعُ.

وقد يُلَقَّبُ بـ:

أ ـ المردود. ب ـ المتروك. ج ـ والباطل. د ـ والمُفْسَد[١٣].

٢٥ ـ **والمقلوبُ**: وهو إسنادُ الحديث إلى غير راويه[١٤].

٢٦ ـ **والعالي**: وهو فَضيلةٌ مرغوبٌ فيها، ويحصلُ بالقُرْبِ من النبي ﷺ ومن أحدِ الأئمةِ في الحديثِ، وبتقدُّم وفاةِ الراوي، والسَّماع[١٥].

٢٧ ـ **والنازل**: وهو ضدُّ العالي[١٦].

---

(١٢) كذا في «الأصلين»، ولعل الجادَّة: منها، ثم رأيتُها في «التوضيح الأبهر» (ق١١) كما في «الأصلين»!

(١٣) وهي جميعاً ـ سوى المتروك ـ تُطْلَق على الضعيف أيضاً.

(١٤) أو قلبُ لفظةٍ بلفظةٍ في متنه، أو راوٍ بآخَرَ في سنده.

(١٥) في «الأصلين»: وبالسماع. ولعل الصواب ما أثبتُّ، ثم رأيت قريباً مِمَّا رجَّحتُه في «التوضيح الأبهر» (ق١٣).

(١٦) وقد يكون النازلُ نظيفاً سندُه، والعالي فيه ضعفٌ، فيُقَدَّمُ النازلُ

٢٨ ـ والمُخْتَلِف: وهو أن يأتي حديثانِ مُتَعارِضانِ في المعنى ظاهراً، فيُوفَّقَ بينهما، أو يُرَجَّحَ أحدُهما على الآخَر.

٢٩ ـ والمُصَحَّف: وهو تَغييرُ لفظٍ أو مَعنى(١٧).

وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد.

وفيه تصانيفُ(١٨).

٣٠ ـ والمُسَلْسَل: وهو ما تَتابع رجالُ إسنادِهِ على صِفةٍ أو حالةٍ.

وقلَّ فيه الصَّحيح(١٩).

٣١ ـ والاعْتِبارُ: وهو أَنْ يروي حَمَّادُ بن سلمة ـ مثلاً ـ حديثاً، لا يُتابَع عليه، عن أيُّوب، عن ابنِ سيرين، عن أبي هُريرة.

على العالي!

(١٧) بشرط تطابق رسم الحروف، مع اختلاف النَّقْط أو الضَّبْط.

(١٨) أشهرها «تصحيفات المحدثين» للعسكري، مطبوع في ثلاثة مجلدات.

(١٩) وذلك لأن الاعتناء يكون بصفة التسلسل، لا بتوفُّر شروط الصحة.

٣٢ ـ والمتابعةُ: أن يرويه عن أيُّوبَ غيرُ حمَّادٍ.

وهي المتابعة التامةُ.

٣٣ ـ والشاهد: أن يروى حديثٌ آخر بمعناه.

٣٤ ـ وزيادةُ الثقات.

والجمهور على قَبولها.

٣٥ ـ والمَزيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيد: وهو أن يُزاد في الإسناد رجلٌ فأكثرُ غلطاً[٢٠].

٣٦ ـ وصِفَةُ الراوي: وهو العَدْلُ الضابِطُ.

ويدخل فيه معرفةُ الجرحِ والتعديل، وبيانُ سنِّ السماع ـ وهو التمييزُ ـ ويحصلُ له في خَمْسٍ غالباً، وكيفيَّةُ السماع والتحمُّلِ[٢١].

---

(٢٠) بشرط أن يكون ظاهرُ الإسنادِ الاتِّصالَ، وكان الذي لم يَزِدْ أتْقَنَ ممن زاد، وصرَّح في موضع الزيادة بالسماع.

فهذه شروطٌ ثلاثةٌ، فإذا لم تتحقّق حُكِمَ على الإسناد الخالي من الزيادة بالانقطاع.

(٢١) وللقاضي عِياض كتاب «الإلماع» فريدٌ في بابه.

٣٧ ـ وكتابةُ الحديث: وهو جائزٌ إجماعاً[٢٢].

وتُصْرَفُ الهمَّةُ إلى ضَبْطِهِ[٢٣].

٣٨ ـ وأَقسام طُرُق الرواية:

وهي ثمانيةٌ:

أ ـ السماع من لفظ الشيخ[٢٤]. ب ـ والقراءة عليه. ج ـ والإجازة بأنواعها. د ـ والمُناولة. هـ ـ والمكاتَبة. و ـ والإعلام. ز ـ والوصية. ح ـ والوجادة.

٣٩ ـ وصفة الرواية وأدائها.

ويدخل فيه الرواية بالمعنى، واختصارُ الحديث[٢٥].

٤٠ ـ وآداب المحدِّث وطالب الحديث.

---

(٢٢) رداً على مَن تمسك بالأحاديث المنسوخة في المنع من كتابته، ولينظر كتاب «تقييد العلم» للخطيب.

(٢٣) وهو الأصل الذي ينبغي أن يُسار عليه، فرُبَّ إنسانٍ يكتب دون ضبط، فهذا خيرٌ له أن لا يكتب!

(٢٤) وهذا أعلاها وأصحُّها، وبقيَّتُها: الجمهور على قَبولها.

(٢٥) وهما جائزتان بشرط عدم الإخلال.

٤١ ـ ومعرفةُ غريبِه ولغتِه، وتفسير معانيه، واستنباطُ أحكامِه.

٤٢ ـ وعَزْوُهُ إلى الصحابة والتابعينَ وأتّباعِهم[٢٦].

٤٣ ـ ويُحتاجُ في ذلك[٢٧] إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي:

أ ـ الوجوب. ب ـ والندب. ج ـ والتحريم. د ـ والكراهة. هـ ـ والإباحة.

ومُتَعَلَّقاتِها من:

أ ـ الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحدٍ.

ب ـ والعام: وهو ما دلَّ على شيئين من جهةٍ واحدةٍ.

ج ـ والمطلق: وهو ما دلَّ على معنىً واحدٍ مع عدمِ تعيين فيه ولا شَرْط.

---

(٢٦) وهو «علم التخريج»، ولأحد علماءِ عصرنا السَّلَفيّين كتاب كبير في هذا العلم اسمه «التَّأصيل لقواعد التخريج وعلم الجرح والتعديل»، يسَّر الله إتمامَه بمنِّه وكرمه.

(٢٧) أي: في استنباط الحديث وعزوه.

د ـ والُمقَيَّد: وهو ما دَلَّ على معنىً مع اشتراطِ آخر.

هـ ـ والُمفَصَّل: وهو ما عُرِفَ المراد من لفظِهِ، ولم يفتقِرْ في البيان إلى غيره.

و ـ والُمفَسَّر: وهو ما لا يُفْهَم المرادُ منه، ويفتَقِرُ إلى غيره[28].

٤٤ ـ والتراجيح بين الرواة من جهة كثرةِ العدد، مع الاستواءِ في الحفظ، ومن جهة العدد أيضاً، مع التبايُن فيه[29].

وغير ذلك.

٤٥ ـ ومعرفة ناسخه ومَنْسوخه.

٤٦ ـ ومعرفةُ الصحابة.

٤٧ ـ وأتباعِهم.

٤٨ ـ ومَن روى من الأكابِرِ عن الأصاغِرِ؛ كرواية النبي ﷺ عن تَميم الدَّاري[30]، والصِّدِّيق، وغيرِهما.

ويُلقَّب أيضاً برواية الفاضل عن المفضول، ورواية الشيخ

---

(٢٨) وهي تعابير أُصولية تُراجَع في مظانِّها من كتب الأصول.

(٢٩) وهذا فنٌّ دقيقٌ حقُّه أن يكون داخلاً في علم العلل.

(٣٠) يعني حديث الجسّاسة الطويل في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٩٤٣)، وذكر في «التوضيح الأبهر» (ق١٩) أنَّ المرادَ قصةُ الأذان.

عن التلميذ؛ كرواية الـزهـري، ويحيى بن سعيد، وربيعـة، وغيرهم، عن مالك.

٤٩ ـ **ورواية النَّظير عن النَّظير**؛ كالثوري وأبي حنيفة عن مالكٍ حديث: «الأيِّمُ أحقُّ بنفسِها من وليِّها»[٣١].

٥٠ ـ **ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء**: كرواية العباس عن ابنِه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.

٥١ ـ **ومعرفةُ المُدَبَّجِ**: وهو رواية الأقرانِ بعضِهم عن بعض.

فإن روى أحدُهما عن الآخر، ولم يَرْوِ الآخر عنه، فغيُر مدبَّجٍ.

٥٢ ـ **ومعرفة رواية الإخوة والأخوات**، كعُمر وزيد ابني الخطاب.

٥٣ ـ **ومن اشتركَ عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتَيْهِما**؛ كالسَّرَّاج، فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفَّاف، وبين وفاتَيْهما

---

(٣١) انظر «جامع الأصول» (١١ / ٤٦٠) والتعليق عليه.

مئةٌ وسبعٌ وثلاثونَ أو أكثر[٣٢].

٥٤ ـ ومَن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ من الصَّحابةِ فمن بعدَهم؛ كمحمد بنِ صفوانَ، لم يرْوِ عنه غير الشعبي.

٥٥ ـ ومَن عُرِف بأسماء أو نُعوتٍ متعدِّدة؛ كمحمد بن السائب الكلبي المفسِّر.

٥٦ ـ ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب.

٥٧ ـ ومعرفة مُفْرَدات ذلك، ومَن اشتهر بالاسم دونَ الكُنْية، وعكسه.

٥٨ ـ ومَن وافَقَ اسمُه اسم أبيه.

٥٩ ـ والمُؤْتلف والمُخْتَلف[٣٣].

٦٠ ـ والمُتَّفِق والمُفْتَرِقُ[٣٤].

٦١ ـ وما تركَّب منهما.

---

(٣٢) وللخطيب البغدادي كتاب «السابق واللاحق» طُبع حديثاً.

(٣٣) وهو ما اتفق في الأسماء خطًّا واختلف نُطقاً.

(٣٤) وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، وتختلف أشخاصهم.

٦٢ ـ والْمَتَشابه(٣٥).

٦٣ ـ والمنسوبُ إلى غيرِ أبيهِ: كبلال ابن حِمامَةَ.

٦٤ ـ والنسبــة التي يسبُق إلى الفهم منهـا شيءٌ، وهي بخلافه؛ كأبي مسعودٍ البَدْري، فإنه نزلها، ولم يَشْهَدْها.

٦٥ ـ والْمُبْهَمات(٣٦).

٦٦ ـ والتواريخُ والوَفَيات.

٦٧ ـ ومعرفة الثقاتِ والضُّعَفاء؛ ومن اخْتُلِف فيه، فيُرَجَّحُ بـ «الميزان»(٣٧).

---

(٣٥) هو أن تتفق الأسماء خطًّا ونُطقاً، وتختلف الآباء نطقاً وتتفق خطاً أو بالعكس.

(٣٦) وهـو الـذي يرد في إسنـاد حديث أو متنـه دون ذكر اسمه، وللخطيب كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، طبع حديثاً.

(٣٧) لعله يُريد «ميزان الاعتـدال» للذهبي، فإن فيه الفصـلَ بين العلماء فيما اختلفوا فيه في بعض الرواة.

أو كأنَّه يُريد الميزان العلمي الدقيق الذي خلّفه علماؤنا في علم الجرح والتعديل وقواعده المنضبطة، ورحم الله الشيخ عبد الرزاق حمزة الذي كان يُسَمي علم المصطلح: «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»!

٦٨ ـ ومن اخْتَلَط في آخر عمره من الثقات، وخَرِف منهم.

فمن روى قبلَ ذلك عنهم قُبِل، وإلا فلا.

٦٩ ـ ومَن احترقتْ كتُبُه أو ذهبت، فرجع إلى حفظه فساء.

٧٠ ـ ومن حدَّثَ ونسي، ثم روى عمَّن روى عنه.

٧١ ـ ومعرفة طبقات الرواة والعلماء.

٧٢ ـ والَموالي[٣٨].

٧٣ ـ والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي[٣٩].

آخر «التذكرة»

وهي عُجالة للمُبْتدي فيه، ومَدْخَلٌ للتأليف السالفِ الُمشار إليه أوَّلاً، فإنَّه جامعٌ لفوائدِ هذا العلم وشوارِدِه، ومُهِماته،

ثم رأيتُ ما يُرجِّح الاحتمال الأخير في «التوضيح الأبهر» (ق ٨/ب) للسخاوي فإنه قال: «أي: بالعدل والقسط مراعياً في ذلك التحرّي والاعتدال، تاركاً للتساهل والاحتمال». والحمد لله وحده.

(٣٨) وذلك للتفريق بين من كان منسوباً بالولاء، أو صليبةً ـ يعني أصلاً ـ.

(٣٩) أي: معرفة الذين يُنسبون إلى هذه الأشياء.

وفرائدِه.

ولله الحمدُ على تَيْسيره وأمثاله.

قال مؤلِّفُه رحمه الله:

فرَغْتُ من تَحْرير هذه «التـذكـرة» في نحـو ساعتـين، من صَبيحـةِ يوم الجُمُعـة، سابع عشرين جُمادى الأولى، عام ثلاثٍ وستِّين وسبع مئة، أَحْسَنَ الله بعضَها، وما بعدَها في خَيرٍ، آمين(٤٠).

---

(٤٠) قال أبو الحارث علي بن حسن الحلبي الأثري كان الله له:

فرغت من نسـخ «التذكرة»، وترقيمها، وضبط نصِّها في نحو ثلاث ساعات، من صبيحة يوم الاثنين، الموافق ٢٩ ربيع أول ١٤٠٧هـ.

ثم فرغت من التقديم لها، والتعليق عليها في نحو ساعتين بعد صلاة ظهر يوم الخميس الثاني من ربيع الثاني سنة ١٤٠٧هـ.

فهرست

* * *

التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان ـ ص. ب (١٨٢٧٤٢)

توزيع
مكتبة دار النفائس
للنشر والتوزيع

الرياض - المملكة العربية السعودية - هاتف ٤٧٨٤٤٩٧
ص.ب ٥٣٥٢٠ الرمز البريدي ١١٥٩٣

المطابع التعاونية - عمان